



## الرعاية اللاحقة وأهميتها في الإصلاح الاجتماعي للمذنبين

اللواء أكرم عبدالرزاق \*

إن عملية الإصلاح الاجتماعي وتأهيل المذنبين عملية مترابطة متداخلة وممتدة تبدأ بصدور الحكم القضائي وإدخال المحكوم عليه إلى المؤسسة الإصلاحية العقابية ليتلقى العلاج المؤسسي اللازم وتمتد إلى مرحلة ما بعد انتهاء الحكم حيث يبدأ دور المجتمع في ما يطلق عليه بالرعاية اللاحقة للمفرج عنهم، والرعاية اللاحقة هي عملية علاجية وقائية اجتماعية ومؤسسية مكتملة للعلاج المؤسسي الذي تناوله المحكوم في المؤسسة الإصلاحية وتستهدف إعادة اندماجه في المجتمع والتأكد من عدم معاودته السلوك المنحرف، وتوفير مختلف الضمانات من اجتماعية ونفسية واقتصادية لضمان استقامة مسيرته وسلوكه وتكييفه الاجتماعي وعدم عودته إلى الإجرام.

ولقد حرصت القوانين العربية ذات الصلة على توفير سبل الإصلاح للمذنبين بما يضمن إعادة تأهيلهم ليكونوا أعضاء نافعين في المجتمع، ومنها قانون الإصلاح الاجتماعي في العراق رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨١م وكذلك القرار ٩٩٧ الذي ألغى قانون رد الاعتبار رقم (٣) لسنة ١٩٦٧م وإلغاء نص يشترط لاستعادة المحكوم عليه الحقوق والمزايا رد الاعتبار وذلك بهدف إتاحة الفرصة للمذنبين المتورطين باقتراف الجرائم الذين نالوا عقوباتهم عن أفعالهم للعودة إلى المجتمع والعمل الشريف دونما حاجة لمطالبتهم بشهادة عدم المحكومية لكيلا يكون الحكم السابق عقبة تحول دون اندماج المفرج عنه في المجتمع ومواصلة العمل الشريف.

إن العقوبة لم تعد وسيلة للانتقام بل إنها وسيل للقصاص والردع (الخاص والعام) وقد أراد المجتمع من السجن أن

## مسؤولية الأسرة والبيئة الاجتماعية في انحراف الأحداث

وفاة عمر حصرمة\*

محاولة لتسليط الضوء على الظروف الاجتماعية المسببة لارتكاب صغار السن بعض الجرائم أو التشرد أو الجنوح، فإننا نجد تشابكاً وتداخلات بين مجموعة من الظروف الاجتماعية الدافعة لانحراف الأحداث والتي يمكن عرضها بالتالي:

### دور الأسرة:

إن التفكك الأسري وما ينجم عنه من مشكلات يتأثر الصغار بأجوائه ويؤثر بالتالي على كيفية تنشئتهم تنشئة اجتماعية سليمة. وما يرتبط بذلك من إهمال الأسرة لأبنائها وتركهم لأصدقاء السوء هذا بالإضافة إلى ارتفاع عدد أفراد الأسرة التي تشكل مقوماً ملحوظاً من مقومات التربية الصحيحة للطفل منذ صغره كذلك فإن خروج الأم إلى سوق العمل ووقوعها أسيرة لصراع الأدوار بينها وبين كونها أم أو زوجة وامرأة عاملة كثيراً ما يخلخل معادلة التوازن في هذا المثلث الحاد الأضلاع إذ غالباً ما يفقد الأطفال للحب والرعاية والاهتمام المطلوب لأن الأم العاملة كثيراً ما تعود إلى منزلها مثقلة بأعباء العمل فيما عليها أن تنجز شؤون المنزل التي كثيراً ما تصرفها عن أطفالها فيضييق الوقت وكذلك نقص الوعي الاجتماعي، من أبرز المسائل التي تحجم الدور المطلوب من الأسرة

حظي موضوع المشكلات الاجتماعية باهتمام العديد من العلماء والباحثين في مجال العلوم الاجتماعية بوجه عام وعلم الاجتماع بوجه خاص، وذلك نظراً لتعدد المشكلات الاجتماعية وتباين معطياتها والظروف المختلفة المؤدية لها والنتائج الناجمة عنها في المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء ومن أهم المشكلات التي تواجه المجتمعات على وجه العموم انحراف الأحداث وكيفية تقديم الدولة والمجتمع العلاج المناسب لتلك الفئة من الصغار المنحرفين الذين يعدون من أهم شرائح المجتمع طالما أن أمن المجتمعات يرتبط بالشباب الذين هم أمل المستقبل وأساس أي خطة تنموية.

وطبقاً لذلك فإن تقدم وتنمية أي مجتمع هما جزء لا يتجزأ من علاج هذه المشكلة الخاصة بالصغار الذين يتعرضون نتيجة لانحرافهم لمشكلات نفسية واجتماعية جمة، ولذلك تتعدد أدوار الرعاية وطرق العلاج المقدمة للأحداث وفي مجتمعاتنا العربية تعتبر ظاهرة انحراف الأحداث من الظواهر المحددة الانتشار نظراً لتمسك أفراد المجتمع بالقيم والعادات والتقاليد الأصيلة المتجذرة وقد صدرت جملة من القوانين والتشريعات المنظمة للتعامل مع الأحداث الجانحين والمشردين، وفي





تدفعهم اعتبارات دينية وأخلاقية وإنسانية يندفعون متطوعين لمساعدة المفرج عنهم وتشكلت جمعيات خيرية إنسانية وهيئات خاصة لكي تتلقف المفرج عنهم وتبذل كل ألوان المساعدة لهم وأجمعت معظم المؤتمرات العلمية

عمل الكل ينظر إليه نظرة مجرم سابق، يبعث في أنفسهم النفور منه والخشية وسوء الظن ويقوده ذلك إلى الانعزال والانطواء وبالتالي إلى الاغتراب وإلى ردة فعل معادية للمجتمع وبهذا تصبح كل الجهود التي بذلت لإصلاحه وتأهيله مهددة بالفشل

والهدر ويصبح الطريق أمامه سالماً للعودة إلى الإجرام في ظل غياب الرعاية اللاحقة الصحيحة.

وأمام هذه الحقيقة الخطيرة بدأ أفراد ومصالحون منذ القرن التاسع عشر الميلادي

يكون أداة فعالة من أدوات الإصلاح الاجتماعي ومكافحة الجريمة، ولكن الحقيقة المؤكدة أن ظروف السجن في جميع أنحاء العالم لم تعد مواتية لنجاحها في تحقيق أهدافها بالإصلاح بل باتت الاتهامات توجه إليها كونها تحولت إلى مدارس ومعاهد لتعليم الجريمة وبدأت الدعوات تتعالى للبحث عن وسائل للإصلاح والردع خارج السجون التي أثبتت فشلها في تحقيق تلك الأهداف.

إن الرعاية اللاحقة وهي أسلوب في المعاملة الإصلاحية يطبق بعد الإفراج عن المحكوم لمتابعة تأهيله ومساعدته على التكيف مع الحياة داخل المجتمع مواطناً صالحاً ومن الطبيعي أن يواجه المفرج عنه بعد خروجه من السجن عالماً جديداً غريباً عنه بل ربما يجد عالماً يناصره العداوة ويستمر في وصمه بالإجرام فيجد نفسه بلا أصدقاء ولا



في الصيغ التربوية كالقسوة الزائدة أو الإفراط في التدليل وهذه الظروف التي يعيشها الصغار وسط مشكلات اجتماعية متباينة من شأنها أن تززع إحساس الأطفال بالطمأنينة والأمان ويتفق علماء الاجتماع أيضاً على أن من أهم الظروف التي يعيشها الأحداث والتي قد تدفع إلى انحرافهم عدم كفاءة الدول الذي تقوم به المدرسة كمؤسسة اجتماعية ثانية وإخفاقها في القيام بمسئوليتها المفترضة مما يواجه الصغار من تساؤلات في شتى مناحي الحياة، وفي تبصير الصغار بالمعاني والمضامين الخاصة التي تقوم بها فلسفة الثواب والعقاب وأثر ذلك في نوفرهم مما يجعل الصغار مشتتين بين إهمال البيت وغياب المدرسة وكذلك فإن من أبرز الأسباب الاجتماعية المساهمة في انحراف الأحداث قصور وسائل الإعلام في نشر الوعي الاجتماعي في أوساط بيئتهم فانتشار أفلام العنف والرعب من خلال الفضائيات تعد من أهم الأسباب التي تؤثر سلباً على عقول وقيم معارف الشريحة من العقول الفتية والتي تطلع بسهولة ويسر دون رقابة كافية على تلك الوسائل المتاحة بصورة خاطئة خاصة بعد ثورة المعلومات العالمية وظهور تقنيات الإعلام الحديثة ولا يهمل العلماء بهذا الصدد دور البيئة الاجتماعية التي ينخرط بها الصغار كتأثير الجيران ورفاق السوء والبصمات التي يتركونها في نفوسهم خاصة عندما تلعب دوراً سلبياً في تنشئتهم وإكسابهم قيماً وعادات خاطئة، من هنا فإن الاختيار

ذلك أن الأسرة بوجه عام مسؤولة عن التنشئة الاجتماعية للصغار الذين يولدون صفحة بيضاء وبالتدرج يكتسب الطفل من أسرته القيم والمبادئ والمهارات التي تحول الطفل من كائن عضوي إلى كائن اجتماعي له متطلبات اجتماعية وواجبات وسلوكيات اجتماعية تظهر في عملية التفاعل الاجتماعي عندما تتكون شخصية الطفل من خلال مجموعة من العلاقات المحيطة به ولذلك فإن الأسرة هي التي يقع على عاتقها إنارة الطريق لابنائها وبث القيم الموضوعية في نفوسهم.

كذلك تتعرض الأسرة أحياناً لمشكلات من نوع آخر تؤثر على الصغار منها المشكلات الاقتصادية المتعلقة بعدم كفاية الدخل أو إقبال الأب على الزواج من امرأة ثانية، أو ابتعاده لفترات زمنية طويلة عن خليفته الأسرية بسبب العمل أو سواه بالإضافة إلى طبيعة السكن غير المناسب لإقامة الأبناء وعدم متابعتهم بشكل كاف على المستويين الاجتماعي والنفسي، مما يعرض الصغار للحرمان العاطفي ولا يوفر لهم الاستقرار النفسي الأمر الذي يجعلهم مقبلين على العنف والجريمة أكثر من غيرهم لأنهم لم يعاملوا في أوساط أسرهم ككيان اجتماعي له متطلبات وحقوق لا بد من إنجازها وتوفيرها.

وهناك أيضاً كثرة الخلافات بين الوالدين وانعدام صيغ الاحترام بينهما وضعف شخصية أحد الأبوين وعدم وجود القدوة الحسنة التي يقتدي بها الصغار بالإضافة إلى عدم وجود الوعي بالأسلوب التربوي المطلوب



الموازنة بين الخسارة التي يتحملها المجتمع جراء ذلك أي بين ضياع السجن وضياع عائلته.

إن الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم من المؤسسات العقابية ضرورة لا بد منها من أجل استكمال برامج التأهيل والإصلاح وضمان عدم عودتهم إلى الإجرام، والعمل على اندماجهم بالمجتمع أعضاء صالحين نافعين وإعادة تكييفهم الاجتماعي. وهنا لا بد من التأكيد على أن موضوع الرعاية اللاحقة لا ينبغي أن يترك على عاتق مؤسسات الدولة فحسب بل لا بد من إسهام جماهيرية تشارك بها المنظمات الشعبية والجمعيات والاتحادات والنقابات والميسورين في المجتمع والقطاع الخاص لتوفير فرص العمل الشريف للمفرج عنهم ليعودوا مواطنين أسوياء نافعين لخدمة المجتمع.

\* مدير مركز بحوث الشرطة - بغداد ■

ومؤتمرات الأمم المتحدة لمنع الجريمة على أهمية الاعتراف بالرعاية اللاحقة لاستكمال عملية التأهيل الاجتماعي انطلاقاً من النظرة الإنسانية بأن النزير أو المودع إنما هو إنسان انحرف عن جادة الصواب والحق وأن نصيبه الذي يستحقه قانوناً من الجزاء مما يقتضي تصنيف النزلاء وتأهيلهم سلوكياً ومهنياً وتربوياً انسجاماً مع حقيقة أنه ليس هناك مجرم بالفطرة بل إن كل إنسان لديه الاستعداد لقبول التهذيب والإصلاح وتقويم السلوك كما أن السجن هو تكلفة اقتصادية تتحملها الدولة والمجتمع وعوائل المحكومين وأن المحكوم علي منقطعاً عن مجتمعه بل إن له عائلة أو أبناء أو والدين يعيلهما وأسرة تنتظر عودته ولا بد من



للتدريب والتأهيل بعد إجراء البحث الاجتماعي الشمولي له أما مهمة إنجاز الاستقرار الانفعالي والنفسي خلال تلك الفترة الدقيقة الفاصلة في منعطف حياة الحدث المنحرف لم تكتمل ولن تحقق نجاحها المطلوب إلا بالتعاون والتنسيق بين مؤسسة الرعاية المؤهلة وبين الأسرة ذلك أن الأسرة وفي تلك المرحلة الأكثر حساسية في مسيرة الإصلاح والرعاية والتأهيل هي الأقدر على إعادة الاعتبار الكينونة للحدث من خلال احتضانه وبت القيم الأخلاقية الحميدة في نفسه من جديد كما ينبغي التأكيد على دور المدرسة في تثقيفها وتطويرها لتلك القيم باعتبارها المجال الأرحب لبلورة خطط التأهيل والدمج كما لا بد من مراقبة ما يقدم له في وسائل الإعلام من برامج بغية تحصينه من الآثار السلبية لسوء استخدام تلك الوسائل.

وإذا كنا قد حققنا النتائج الإيجابية من العلاج فإن هناك ضرورة محتمة لأن يكون هناك تقويم ومتابعة موضوعية وجادة لتكريس تلك النتائج وتجذير مردوداتها وإنجاح هدف التأهيل والدمج في المجتمع مع مراعاة وضع سياسات خاصة بهم والإفادة من ذوي الخبرة في مجال رعاية الأحداث بغية القضاء على هذه الظاهرة واجتثاث جذورها وتحصين المجتمع فيها وتطوير البرامج التي أثبتت التجارب مدى نجاحها على المستويين النظري والتطبيقي وسد الثغرات التي قد تبرز في مستوى الممارسة العملية

\* حلب سوريا ■

الموضوعي للجماعة التي يختلط بها الصغار ويتفاعلون معها إنما يسهم في درء خطر الانحراف كما أن تنظيم استغلال أوقات الفراغ بصورة مفيدة ونافعة يحصن الصغار إلى أبعد الحدود من الوقوع في دائرة الخطأ ويكرس انتهاج السلوك السوي الإيجابي.

### التأهيل والرعاية والدمج:

ويتبين مما سبق تعدد العوامل المسببة لانحراف الحدث وفقاً لتباين البيئات الاجتماعية والمستويات الثقافية والظروف الموضوعية الأخرى التي يعيشها الصغار وفي محاولة لعلاج مشكلة انحراف الأحداث في المجتمع فإن خطة العلاج يجب أن تتجه إلى تحقيق هدفين مركزيين:

١ - إعادة تأهيل الأحداث.

٢ - رعاية لاحقة لدمجهم في المجتمع.

وأن برامج علمية وموضوعية ينبغي أن تراعي التأهيل المهني والتربوي والرياضي وتقع تلك المهمة بصورة رئيسية على عاتق اختصاصيين نفسيين مدربين وذلك بعد حصر لعدد حالات وأسباب ودرجات ومستويات الانحراف ومحاولة الكشف عن المشكلات والمعوقات التي تواجه القائمين على هذا العمل في مؤسسات رعاية الأحداث ودراسة سلوكيات الحدث ميدانياً ومدى تفاعله بأسرته وبيئته خلال عملية التأهيل والدمج وصولاً إلى التأكد من عدم رغبته في العودة إلى الانحراف أو ممارسة الخطأ وتقديم الرعاية النفسية للحدث ومنحه فرصة كافية